

احاطة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الى اليمن اسماعيل ولد الشيخ أحمد

الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن

16 نيسان/أبريل 2016

السيد الرئيس،

شكرا لإعطائي هذه الفرصة لاطلاع مجلس الأمن على آخر التطورات في اليمن. وتأتي هذه الاحاطة عشية انعقاد الجولة القادمة من محادثات السلام في الكويت والتي أمل أن يتمكن الأطراف خلالها من التوصل إلى طريق واضح لإنهاء العنف في البلاد.

بعد أشهر من المفاوضات المتواصلة، تلقيت في التاسع من أبريل نيسان الجاري، رسائل من الحكومة اليمنية، من أنصار الله ومن المؤتمر الشعبي العام وقد عبروا جميعا عن التزامهم بوقف كامل شامل للأعمال القتالية في مختلف أنحاء البلاد. بدأ تطبيق وقف الأعمال القتالية في منتصف ليل 10 نيسان أبريل ونأمل أن يؤمن بيته مؤهلاً للمناقشات وفرصة للتوسيع أكثر في المساعدات الإنسانية حتى يعيد بصيص أمل لليمنيين التوّاقين إلى السلام والسلام.

إن لجنة التنسيق والتهديد التي تم تأسيسها خلال محادثات السلام التي عقدت في سويسرا ترافق التزام الأطراف وتجنب الخروقات والتصعيد العسكري. أنا أحبي جهود الأطراف لتجاوبهم مع عمل اللجنة وأشكر الاتحاد الأوروبي وألمانيا وهولندا وبريطانيا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية على الدورات التدريبية التي خضع لها أعضاء اللجنة ودعمهم لعملياتها.

الاتفاق على وقف الأعمال القتالية حظي بدعم وطني داخلي كبير. لقد عينت كل من الحكومة اليمنية وأنصار الله لجاناً عسكرية محلية في المحافظات التي هي قيد النزاع للعمل مع لجنة التنسيق والتهديد وضمان الالتزام. وقد أشرفت المملكة العربية السعودية مشكورة على هذا التوقيع ك وسيط مراقب بطلب من الطرفين.

شهدت الأيام الأولى من وقف الأعمال القتالية تحسناً ملحوظاً خاصة مع تراجع مستوى العنف في معظم أنحاء البلاد. لم يخل الوضع من أعداد مقلقة من الخروقات خاصة في جوف وعمران ومارب وتعز. إن القتال في تعز لا زال يستهدف المدنيين وأخشى أن يؤثر استمرار دوامة العنف على مسار السلام.

للأسف أنه حتى الآن لم تتمكن معظم اللجان المحلية من مباشرة عملها إنما نأمل أن تكون أكثر فعالية خلال الأيام القادمة. إلا أن ما يعزز الأمل لدى هو ما جرى في الأيام القليلة الماضية وهذا أغتنم الفرصة لأحيي جهود المملكة العربية السعودية وأنصار الله للتمكن من إيجاد حل للنزاعات الحدودية وقد أكد الطرفان أن هذه الاتفاques تدعم الحل الشامل وتتمهد لوقف شامل للأعمال القتالية. إن المملكة العربية السعودية قد دعمت توقيع كل من الحكومة اليمنية والホئين على اتفاق يدعم وقف الأعمال القتالية وعمل لجنة التهدئة والتنسيق وعمل اللجان المحلية كما يعزز موقف الأمم المتحدة. وقد أثني الطرفان على دور المملكة العربية السعودية وهذا يشكل تقدماً ملحوظاً.

السيد الرئيس،

إن الوضع الإنساني في اليمن يزداد سوءاً وتزداد معه معاناة اليمنيين. إن التزام الأطراف بوقف الأعمال القتالية يشمل التزامهم بالقانون الإنساني الدولي الذي يضمن التنقل الآمن وغير مشروط للعاملين في الحقل الإنساني وأنا أحيث الأطراف على تسهيل عمل المنظمات والمشاريع الإنسانية لتوصيل المساعدات إلى كل أنحاء البلاد. ولا شك أن العاملين في الحقل الإنساني سوف يبذلون أقصى جهودهم في هذه المرحلة لتقدير المساعدات للمنكوبين خاصة في المناطق المتضررة التي كان يصعب الوصول إليها. وسوف تطلعكم بعد قليل زميلي كيونغ وا كانغ Kyung-Wha Kang مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية على المزيد في هذا السياق.

ولا شك أن التدهور الاقتصادي السريع يزيد من تدهور الوضع الإنساني في البلاد. ومن أجل مساعدة اليمن على الحفاظ على استقراره الاقتصادي خلال الأزمة، فقد واصلت العمل في الآونة الأخيرة من أجل التوصل إلى اتفاques من شأنها أن تحفظ مؤسسات الدولة التي يعتمد عليها اليمنيون، مثل البنك المركزي. إن العمل على إعادة هيكلة مؤسسات الدولة كصناديق الضمان الاجتماعي الذي يقدم مساعدات نقية للعائلات الاجتماعية الأكثر حاجة سوف يجنب نفكك النسيج الاجتماعي وتفاقم الفقر وسيساعد اليمن على استعادة حيويته الاقتصادية بشكل أسرع وأكثر فعالية بعد التوصل لاتفاق لتخفيض الأزمة الحالية.

على الصعيد الأمني، إن اليمن يواجه حرباً عنيفة من جهة ومخاطر ارهابية من جهة أخرى. فالعمليات الإرهابية طبعت يوميات اليمنيين في معظم أنحاء البلاد. وفي زيارة الأخيرة إلى بروكسل التي تعرضت مؤخراً لعمل إرهابي مروع في 22 آذار مارس تطرق إلى مخاطر غياب الدولة الذي يستغله الإرهابيون حتى يتمكنا من القيام بأعمال تهدد أمن اليمن والعالم. وسوف يساعد وقف الأعمال القتالية في إعداد بيته مؤهلاً تحد من انتشار التطرف والعنف ولكن لا شك أن الحل الكامل لهذه المشكلة يتضمن اجراءات اضافية طويلة الأمد. وفي هذا الصدد، نحيي ما حصل صباح اليوم إذ تمكن الحكومة اليمنية بدعم من دول التحالف من استرداد مدينة حوطة عاصمة لحج بعدها احتلها القاعدة منذ الصيف الماضي.

السيد الرئيس،

طوال الأشهر الأخيرة، عملنا فريقياً وأنا على إجراء مناقشات معقدة ومطولة مع القادة والسياسيين اليمنيين بالإضافة إلى شركاء إقليميين ودوليين لتحديد مسار بناء يدعم محادثات الكويت. فقد التقى مع الرئيس عبد ربه منصور هادي أربعة مرات وأشكر دعمه المستمر لمهمتي. كذلك أجريت لقاءات مكثفة مع مسؤولين يمنيين في الرياض وزرت صناعه أكثر من مرة وقابلت وفوداً من أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام. كما أجريت لقاءات مطولة مع صاحب السمو الملكي وللي عهد المملكة العربية السعودية محمد بن سلمان ومعالي أمين عام مجلس التعاون الخليجي الدكتور عبد اللطيف الزياني بالإضافة إلى وزراء خارجية الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر والأردن ونائب وزير خارجية روسيا والتقيت بالممثلة العليا للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي السيدة فديريكا موغيريني. كما تأقليت اتصالات هاتمية من وزراء خارجية الولايات المتحدة الأميركيّة وبريطانيا وفرنسا وقد دعم الجميع وقف الأعمال القتالية وأعربوا عن تأييدهم الكامل لمسار السلام الذي تقوده الأمم المتحدة. إن نجاح الجولة المقبلة من المحادثات يتطلب موقفاً موحداً وجهوداً إقليمية ودولية

السيد الرئيس،

سأتوجه بعد ساعات قليلة إلى الكويت لإدارة المرحلة القادمة من محادثات السلام اليمنية. وهنا أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى حكومة دولة الكويت التي أبدت كل التعاون لاستضافة المحادثات والعمل على انجاحها. كذلك أود أن أقدم خالص الشكر لسلطنة عمان على كل ما تقوم به من دعم سياسي ولوجيستي لتسهيل مهام الأمم المتحدة في المنطقة. إن المحادثات تهدف إلى التوصل إلى اتفاق شامل لإنها الصراع واستئناف حوار وطني جامع وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2216 (2015) وقرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة.

سوف ترتكز المحادثات على إطار يمهد للعودة إلى انتقال سلمي ومنظم بناء على مبادرة مجلس التعاون الخليجي ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني. وسوف أطلب من المشاركين وضع خطة عملية لكل من الفياط التي سوف تنطلق منها وهي الاتفاق على إجراءات أمنية انتقالية، انسحاب الميليشيات والمجموعات المسلحة، تسليم الأسلحة القليلة والمتوسطة للدولة؛ إعادة مؤسسات الدولة واستئناف حوار سياسي جامع؛ إنشاء لجنة خاصة للسجناء والمعتقلين. هذه البنود المبنية عن قرار مجلس الأمن 2016 تبني على ما تم مناقشته والاتفاق عليه مبدئيا في، بيال في ديسمبر 2015.

ان خطة العمل المطروحة تشكل هيكلية صلبة لاتفاق سياسي جديد سوف يساعد اليمن واليمنيين على الاستقرار والعيش بسلام. ان التوصل الى حل عملي وایجابي يتطلب تنازلات من مختلف الأطراف وسوف يعكس مدى التزامهم وسعيهم للتوصول الى اتفاق تفاهمي. أدعو الأطراف الى الحضور الى الجلسات بحسن نية ومرؤنة من أجل التوصل الى حل سياسي ومخرج نهائي من الأزمة الحالية. ان طريق السلام قد يكون شائكاً ولكنه سالكاً وممكناً وعلى الفشل أن يكون خارج المعادلة.

السيد الرئيس،

اليمن اليوم على مفترق طرق. أحدها يوصل اليمن الى السلام وغيره يقود البلاد الى هوة أمنية وانسانية من الضروري الابتعاد عنها. أمل أن يستمر دعم هذا المجلس الموقر لليمن ولمشروع السلام في الأسابيع الحاسمة المقبلة، خلال المحادثات وبعدها. هذا الدعم سوف يمكن اليمن من التوصل الى وقف كامل و شامل لإطلاق النار والعودة الى مسار سلمي يضمن استقرار البلاد. اسمحوا لي أنأشكر هذا المجلس الموقر على ثقته ودعمه وعلى حرصه أن تحترم حقوق اليمن واليمنيين بالعيش بسلام وأمن واستقرار. أخيراً، أطلب من الجميع التمعن بهذه اللحظة التاريخية الحاسمة. فنحن الان أقرب الى السلام من أي وقت مضى.

هل سوف يتمكن الأطراف من استغلال الفرصة واجراء محادثات شفافة وبناءة؟

هل سبق لهم الفروقات ويتقون على تخطي العراقيل؟

هل سيتمكنون من التخلص عن المواقف العدائية بما أنهم على مسافة قريبة من السلام؟

هذا ما نطلبه منهم وما سوف تكشفه الأيام المقبلة

شکا